الفصل الرابع : استراتيجيات التنمية الاقتصادية

المحاضرة 11

1- إستراتيجية الصناعات المصنعة :

تم تنفيذ هذه الاستراتيجية في بعض الدول النامية وهي لا تختلف كثيرا من حيث المبدأ مع إستراتيجية النمو غير المتوازن لهيرشمان، حيث يوافق ديستان دوبرنيس و "هيرشمان" على أهمية اختلال التوازن في دفع عجلة التنمية إلى الامام ويقف معه في نقد النمو المتوازن وفي عدم قدرته على تحريك وتحريض البنية المتخلفة لاقتصاديات الدول النامية. لكنه يختلف عنه في انه يجب على الدولة إن تحدد صناعة أو مجموعة من الصناعات تختلف عن الصناعات الأخرى وتتميز في قدرتها حسب المكان والزمان على خلق صناعات أخرى، لذلك اطلق على هذا النوع اسم الصناعات المصنعة أو الصناعات المنسلة على عكس هيرشمان الذي اعطى الأهمية لصناعة إحلال الواردات(أو الصناعات الاستهلاكية) .

واقترح دوبرنيس إن تكون هذه الصناعة أو الصناعات هي من الصناعات الثقيلة أو الإنتاجية وتشمل في رايه:

- صناعة الحديد والصلب؛
- الصناعات الميكانيكية؛
- الصناعات الكيميائية؛
- الصناعات الكهربائية والمراكز المتطورة للطاقة.

إن اختيار ديبرنيس لهذه الصناعات يأتي ضمن تميزها بعدد من الخصائص حسب اعتقاده وهي:

- لانها صناعات عالية التكاليف، لكنه يستطرد من إن كل الصناعات الحديثة في ظروف التقدم التكنولوجي، حتى وان كانت استهلاكية هي ذات كثافة راسمالية عالية؛
- أنها تحتاج إلى الانغلاق على العالم الخارجي، ولاسيما بعد المرحلة الأولى اللازمة لتامين مستلزمات إقامة هذه الصناعات من العالم الخارجي، وتاتي أهمية هذا الانغلاق من اجل خلق محرك داخلي للتنمية؛

- إن هذه الصناعات تحتاج إلى زمن طويل كي تعمل وتعطي ثمارها مثلها مثل كل المشاريع ذات المرودية الاجتماعية العالية.

2- إستراتيجية اقطاب النمو (التنمية القطبية):

تعود فكرة اقطاب النمو إلى الاقتصادي الفرنسي" فرانسوا بيرو" منذ الخمسينات. وتشكل هذه الاستراتيجية العمق المنطقي لاستراتيجية النمو غير المتوازن، فالالتزام لهذه الاستراتيجية يستلزم قبل كل شيء الالتزام باستراتيجية النمو غير لمتوازن ويعود هذا الترابط بين الإستراتيجيتين لان الإقرار بوجود الاستثمارات المحرضة والمشكلة كمحرك للتنمية سوف يقود إلى البحث عن كيفية توطين وتجميع تلك الاستثمارات ، كما سيقود إلى البحث عن كيفية رؤية تطورها في الزمن وآثارها على البيئة العامة المحيطة بها.

إستراتيجية التنمية القطبية تشكل على هذا الأساس جهدا باتجاه ترتيب وتنظيم منطقي للاستثمارات غير المتوازنة بهدف تعظيم فاعلية هذه الاستثمارات، ولفهم هذه النظرية أكثر لابد أولا من تحديد بعض المصطلحات التي تتعامل بها وهي:

- وحدة اقتصادية قائدة: وهي وحدات إنتاج قادرة على ممارسة تأثير على وحدات اقتصادية أخرى مؤدية إلى توسع تلك الأخيرة ومغيرة في تركيبها وتنظيمها وملائمة لتطورها الاقتصادي، ويمكن للوحدة القائدة إن تكون بسيطة أو معقدة وهي بالتعريف:

أ- الوحدة البسيطة القائدة: هي الوحدة التي تستهلك أو تنتج جزء من مدخلات أو مخرجات المجال القطبي، كما تمارس في فترة قصيرة أو طويلة سلسلة من التأثيرات، وهي مثل: شركة ، مصنع، ...

ب-الوحدة المعقدة القائمة: وهي مركز إنتاج المواد الأولية أو مركزا زراعيا أو شبكة مواصلات (أي يجب إن تجمع على الأقل احدى تلك المراكز مع خطوط المواصلات)

- قطب التنمية: هو كل وحدة اقتصادية قائدة بسيطة أو معقدة يمكن إن تشكل قطبا (تجمعا) يتميز بوجود سلطة تصدر القرارات اللازمة ومجال يخدم التجمع ويولد قوى تحريض أو يتأثر بها ومن آثاره التحريضية: تاهيل اليد العاملة وتطوير المواصلات، إقامة الاستثمارات الجماعية والاجتماعية، تنشيط النشاط التجاري والسياحي، دعم الوحدات الاقتصادية الأخرى.

- مجال القطب: هو منظمة الفعالية و التأثير و التأثر وهي منطقة متجانسة تكما أجزاؤها المختلفة بعضها البعض وعلى الأخص تجانسها مع المركز(القطب المهيمن)
- المناطق المستقطبة: هي تلك المحيطة بالقطب والتي تستفيد من التقدم الذي حصل فيه وعلى الأخص من تجمع رؤوس الأموال فيه ومن تجمع وتطور وتأهيل القوى العاملة في مركز القطب.

ومن هنا يمكن إن نستنتج إن اقطاب النمو تعريفا هي: شركات قائدة ذات حجم امثل غالبا ما تكون هذه الشركات عبارة عن تجمعات صناعية يميزها عن غيرها امكانيتها على زيادة الإنتاج وتعديل تركيبة وخلق تبدل مستمر في اشكال التنظيم والإدارة مما يشجع على الابداع وعلى التقدم الاقتصادي"

تكمن أهمية تشكيل اقطاب النمو حسب فرانسوا بيرو في أنها:

- تقلل من التكاليف النسبية وتخفض الهدر والاستغلال الكامل لها، وبتقليل التكاليف نقل المستلزمات من نشاط لآخر؛
- تمكن من تامين اليد العاملة المجمعة في مكان واحد مع تسهيل تأهيلها وتدريبها؛
- تمكن من تشكيل الرابط الخلفية والامامية في الصناعات المختلفة، مما يؤدي إلى توسعة تشكيل النسيج الصناعي ودفع الاقتصاد برمته؛
- تؤمن الأسواق اللازمة للمواد المنتجة وتزيد من دخول العاملين فيها مع زيادة طلبهم على الصناعات الاستهلاكية بالمقابل.

ولإقامة اقطاب النمو في أي مكان يستلزم توفر جملة من الشروط يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- لابد من توفر الظروف الطبيعية المناسبة والملائمة لتوطين الاستثمارات المحرضة وثروات طبيعية ويد عاملة لازمة، ولاشك إن احسن المناطق تلك التي تكون قريبة من السدود وأماكن تحويل المواد الأولية
- اتاحة المجال لاستخدام التكنولوجيا الحديثة والوصول إلى وفورات الحجم المثلى؛
- الاختيار الصحيح للأنشطة المحركة التي تمارس تحريضا على المحيط وعلى الأنشطة والقطاعات والوحدات الموردة لمستلزمات الإنتاج أو المستهلكة لمنتجات هذه الوحدات؛

- وجود البنى الفوقية الجديدة القادرة على استغلال الهياكل الأساسية والإنتاجية في منطقة القطب مثل: الأنظمة والقوانين المناسبة، الهياكل الإدارية والمالية القادرة على التشغيل الأمثل للوحدات الاقتصادية، المشاركة في التخطيط والإدارة، وقوانين الإصلاح الزراعي...الخ.

في حال نجاح اقطاب النمو وتنفيذها كما ينبغي فانه سيكون لها آثار ونتائج إيجابية على المحيط والاقتصاد بشكل عام، هذه الآثار والنتائج قد تكون نقدية أو حقيقية وهي باختصار:

أ- الاثار الحقيقية: وهي الناتجة عن الخصائص التكنولوجية للقطب ويمكن إن نميز لها:

- أثار تحريض في التموين: وتحدد بواسطة جداول التبادل الصناعي التي تبين إن القطب يحتاج إلى مزيد من المنافذ لصناعات أخرى منتجة أو يستطيع خلق صناعات جديدة وهي ضعيفة في الدول المتخلفة أو النامية؛
- اثار تحريض في التسويق: وهي اكبر من الأولى وتظهر على جميع الصناعات ذات المنتجات الوسيطية وهي ضعيفة أيضا في البلدان المتخلفة؛
- اثار التحريض عند استخدام وتأهيل اليد العاملة: وهي اثار جد مهمة تسمح بامتصاص اليد العاملة ليعاد تأهيلها لتشغيل القطب في زمن قصير نسبيا وبتكاليف مخفضة؛
- اثار التحريض في إقامة التجمعات الحضرية: لان العمال مع عائلاتهم سوف يضغطون ليكون لهم تجمع سكاني بالقرب من القطب يحوي كل الهياكل الإدارية، الاجتماعية، التربوية والتجارية لحاجاتهم الشخصية

ب- الاثار النقدية: وتنتج بسبب التدفقات النقدية في منطقة القطب وهي محصلة من :

- توزع أجور العاملين في منطقة القطب؛
- التمويلات الحكومية إلى السلطات المحلية لإقامة البنى التحتية ودفع رواتب العاملين في الإدارة؛
- التدفقات الخارجية من قروض خارجية وتحويلات وغيرها.

إلى جانب هذه النتائج الإيجابية فان القطب يولد عددا من النتائج السلبية نجملها فيما يأتي:

- استقطاب اليد العاملة المؤهلة من مناطق أخرى اثناء تشييد الوحدات الاقتصادية للقطب ثم تعرضها للبطالة بعد تشغيل وحداته لاعتبارها زائدة عن الحاجة؛

- تركيز التنمية في مناطق الأقطاب واهمالها في مناطق أخرى، مما يشكل نوع من اللاتوازن الجهوي والإقليمي؛
- ازدياد حدة التضخم النقدي في مناطق الأقطاب بسبب زيادة التدفقات النقدية على ما تم ذكره.

نقد الاستراتيجية:

تلقت الاستراتيجية عقبات في تطبيقها على اقتصاديات الدول النامية أو المتخلفة وذلك:

أ- من حيث تامين المدخلات: إذ تعاني الدول المتخلفة من ضآلة الإمكانيات المالية بسبب ضعف الدخل الوطني وضعف الادخارات الطوعية وضآلة الإمكانيات المادية بسبب ضعف إمكانيات التموين في المواد الأولية من نفس المناطق القطبية(طاقة، مواد أولية،...الخ) وضآلة في الإمكانيات البشرية بسبب ضعف اليد العاملة المؤهلة والفائضة عن حاجة القطاعات الأخرى في الدول المتخلفة؛

ب- من حيث تصريف المخرجات: إذ تعاني الدول المتخلفة من عدم كفاية المنافذ نتيجة ضعف الدخول الفردية المتوفرة لدى المستهلكين، ونتيجة عدم تنظيم الدورات التجارية، وأخيرا نتيجة عدم وجود وحدات اقتصادية قادرة على استعمال البضائع الوسيطة المنتجة بواسطة الوحدات الكبيرة.